

تضريح ٣٠ ألف طن من البضائع:

تصدير ١٤٤١ طناً من المنتجات اليمنية

جنوب أفريقيا بالإضافة الى ٣٦٠ طناً من السمّن الى اثيوبيا و ٢٠ طناً من الحليب السائل الى موريتانيا و ٢٠ طناً من الاسماك المحفّفة الى كوالالمبور. وكانت أرصفتها المعلا استقبلت أمس ٨٩ حاوية بضائع متنوعة أفرقتها ناقلة الحاويات الدنمركية/ماسك انتونير/التي أقلت الصادرات اليمنية. على الصعيد نفسه تم امس عبر الرصيف الخارجي لميناء عدن إعادة تصدير شحنة من السكر الى الصومال قدرت بـ ٥ الاف (كيبس١٠٠ سي أنجيل / أفرغت ٤ الاف ٦٨٧ طناً من

شحنتين من القمح والاسمنت بلغتا ٣٢/٣٢٠ الفاً و ٣٠/٣٠٠ طناً منها ٢٦/٢٦٠ الفاً و ٢٥٠/٢٥٠ طناً من مادة القمح السائب و ١/١٠ الاف و ٣٨٠/٣٨٠ طناً من الاسمنت لتسويقه محلياً. الى ذلك وصلت الى ميناء الحديدية أمس سبع سفن تجارية تحمل على متنها / ٣٩ الفاً و / ٢٥٧ طن من المحروقات والمازوت والقمح بالإضافة الي / ٢٠٣ حاويات تحتوي على بضائع مختلفة. وكرت الإحصائية الصادرة عن المؤسسة العامة للموانئ أن السفينة/ سي أنجيل / أفرغت ٤ الاف ٦٨٧ طناً من

عدن/سبا/..

تم أمس عبر أرصفة المعلا ميناء عدن تصدير ٤٤١ طناً من الصادرات الوطنية شملت الاسماك والبسكويت والحليب السائل والسمن والي عدد من الدول الشقيقة والصديقة. وذكر الاخ عبده نعمان سعيد نائب مدير عام أرصفة المعلا ميناء عدن لشؤون الحاويات- لوكالة الانباء اليمنية سبا أن شحنة الاسماك والبالغة ٧٢٩ طناً صدرت الي كل من مصر وفرنسا والهند وكوالالمبور وباكوت في حين صدرت شحنة البسكويت والبالغة ٢١٢ طناً الي كل من اثيوبيا وغانا

عدن/سبا/

وقفت اللجنة الخاصة بالخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) لمحافظه عدن في اجتماعها أمس برئاسة الدكتور/ جنيبي الشعبي- محافظ المحافظة امام مقترحات بالتوظيفات الاستثمارية والتنمية والتخفيف من الفقر المقدمة من المجالس المحلية والوكاتب التنفيذية بالمديريات بالتنسيق مع مدراء عموم المكاتب الوزارية. حيث تضمنت الاقتراحات تخصيص مبالغ مالية / ١٣ مليارات و ٨٢٦ / مليوناً و / ٧٩٤ الف ريال لتنفيذ مشاريع السلطة المحلية للتنمية والخدمية في مختلف القطاعات بالمحافظة.

حضر الاجتماع الاخ / عبد الكريم شائف / الامين العام للمجلس المحلي بالمحافظة ورئيساء لجنتي التخطيط والمالية والشئون الاجتماعية بالمجلس المحلي بـعدن.

بحث جوانب تفعيل الشراكة الاقتصادية والتهيئة لمشاريع المنطقة الحرة

بحثت اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة باختيار مشغل لميناء الحاويات بالمحافظة عدن في اجتماعها أمس برئاسة الدكتور يحيى الشعبي محافظ المحافظة- الجانب الفنية اللازمة لتوفير الاجواء المناسبة لتشغيل الميناء بالشكل الجيد.

كما بحثت اللجنة جوانب التهيئة الجيدة لإنجاز مشاريع المنطقة الحرة بعدن استناداً إلى عرض المرحلة الثانية والعطاءات المقدمة من شركة دبي الوطنية وكذا الدخول في شراكة اقتصادية فاعلة مع الشركة بشأن تطوير المنطقة الصناعية وقرية الشحن الجوي وإدارة وتشغيل أحواض السفن بعدن.

بالإضافة إلى مناقشة آليات الاستفادة من كافة الطاقات والإمكانات المتاحة في المرافق الحيوية بعدن. وخرج الاجتماع بعدد من التصورات والتوجهات المستقبلية للأنشطة التطويرية للمرافق المعنية ومنها المنطقة الحرة.

وتضمنت اللجنة الفنية كلا من الاخوة اقبال بهادر وكحيل وزارة الصناعة والتجارة ومحمد سالم عبدالله وكحيل وزارة النقل، ومدراء المنطقة الحرة بعدن ومطارد عدن الدولي، وشركة أحواض السفن والخطوط الجوية اليمنية وبرنامج تطوير مدن الموانئ.

إلى ذلك يناقش خمسون مشاركاً من كبار المختصين في المجالات الصناعية والاستثمارية وغرفتي التجارة والصناعة بمحافظتي عدن وتعز ورجال المال والأعمال والمستثمرين المشاركين في ندوة خاصة بدأت أمس في عدن المعوقات وأفاق العمل في المنطقة الصناعية بالمحافظة.

وينظم الندوة على مدى يومين مكتب وزارة الصناعة والتجارة بعدن وإدارة المنطقة الصناعية بالتنسيق مع البرنامج الألماني لتطوير القطاع الخاص لخلق فرص العمل/اي بي اس بي/. ويقدم خلالها عدد من أوراق العمل الخاصة بمستقبل تطوير المنطقة

الأسبوع القادم توقيع المحضر:

بحث تطور التعاون الفني بين هيئة مياه الريف ومنظمة جايا اليابانية

الثورة/ خاص

عقد أمس بالهيئة العامة لمشاريع مياه الريف اجتماع موسع مع وفد الحكومة اليابانية الصديقة ممثلة بالوكالة اليابانية للتعاون الدولي جاياكا.

واشار الاخ علي محمد الصريمي رئيس الهيئة بعمق ومثانة التعاون اليمني الياباني في مجال المياه، خاصة في ضوء الدعم المؤسسي وبناء القدرات للهيئة وبعض الفروع بالمحافظات التي يقدمها الأصدقاء اليابانيون، مشيداً بالدعم الياباني

لحج: الأعداد لموازنة العام القادم

لحج / سبا/..

ناقشت اللجنة الفنية لإعداد الموازنة المالية للعام ٢٠٠٦ م بمحافظه لحج في اجتماعها أمس برئاسة الاخ منصور عبد الجليل- محافظ المحافظة التوجهات المركزية بشأن تحديد سقف المالي للموازنة والجوانب الفنية التي سيتم من خلالها إعداد الموازنة على مستوى المحافظة والمديريات ومكاتب فروع الوزارات والمصالح والهيئات الإدارية، وحددت اللجنة سقف الموازنة للعام ٢٠٠٦م بزيادة / ١٨٠ / مليون ريال عن موازنة العام الحالي ٢٠٠٥ م.

كما ناقشت اللجنة البية التعامل مع المكاتب التنفيذية والمهام الواجب تنفيذها خلال الفترة القادمة ومن ذلك إعداد البرنامج الاستثماري للمحافظة للعام القادم ومناقشتها، واتخذت اللجنة جملة من الإجراءات العملية التي من شأنها إنجاز الموازنة خلال الفترة الزمنية المحددة لها وفقاً للبرنامج المعد، كما شكلت ثلاث لجان فرعية لإعداد البرنامج الاستثماري للعام القادم.



خطة لتنفيذ مشاريع تنموية بسقطرى العام القادم

الثورة/ المكلا/ محمد قاسم المنجلي

يختتم المجلس المحلي بمديرية حديبو بجزيرة سقطرى اليوم اعمال دورته الاعتيادية الثانية التي كان قد بدأها يوم السبت الماضي برئاسة الأخ أحمد عبدالله علي الأمين العام للمجلس. وقد ناقش المجلس خلال دورته الموازنة السنوية للمجلس لعام القادم ٢٠٠٦م وأقرارها بالإضافة إلى عدد من التقارير المقدمة من مكاتب فروع الوزارات وكذا تقرير الهيئة الإدارية بالإضافة إلى المشروعات قيد التنفيذ في الجزيرة. وفي تصريح خص به "الثورة" أوضح الأمين العام للمجلس أن العمل يجري على قدم وساق في بعض المشروعات الاستراتيجية بينها مشروع طريق

الشركة الوطنية القطرية تصدر صكوكاً إسلامية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار

الدوحة/ سبا
كلفت الشركة الوطنية القطرية لإلجارة امس شركة كابل انتلجنس لعمل تصريف مالي للشركة حتى يتسنى لها إصدار صكوك إسلامية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار حتى تتمكن الشركة من تلبية متطلباتها التمويلية والتوسع فيها.

وقال فيصل السليبي عضو مجلس الإدارة المنتخب للشركة أن هذه الخطوة هدفها تمكين الشركة من إيجاد مصادر تمويل طويلة المدى بتكلفة تنافسية بما يمكن الشركة من تحقيق أغراضها الإستراتيجية في التوسع في أنشطتها المستقبلية وتعزيز ربحية الأسهم.

وأضاف السليبي بأن مجلس الإدارة هدفه الأول تعزيز عمليات الشركة في السوق المحلي على اسس سليمة ومهنية بالتركيز على الأنشطة الأساسية للشركة. وقال السليبي إن عملية إصدار صكوك إسلامية تساعد الشركة في الحصول على مصادر تمويلية تنافسية مع البدائل التمويلية الأخرى المتاحة بهدف تعظيم العائد

من جهته قال هاشم السيد المدير العام بالإدارة للشركة الوطنية للإجارة في تصريحات صحفية ان الشركة حققت نتائج مالية قوية للشهور الخمسة الأولى وحتى نهاية شهر مايو من العام الجاري. وكشف أن صافي أرباح الشركة بلغ ١٣ مليوناً و ٣٣٣ الفاً و ٥٠٣ ريالاً في حين بلغ إجمالي الإيرادات ١٦ مليوناً و ٦٦٨ الفاً و ٤٩٣ ريالاً.

وأضاف ان صافي أرباح الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري سجل نمواً بنسبة ٢٠٪ عما عليه صافي الربح في شهر مارس الماضي. كما انه سجل نمواً بنسبة ١٨٦٪ عما كان عليه في ٣١ يونيو من العام الماضي. وقد أرتفعت حقوق المساهمين في ١٧٢ مليوناً و ٥١٢ الفاً و ٧٠٧ ريالاً في نهاية شهر مايو. وقال ان الإدارة التنفيذية تتعهد بتحقيق نتائج مالية تتجاوز التوقعات.

وأضاف ان الشركة في ضوء نتائج الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري بطريقها إلى تحقيق نتائج إيجابية وغير مسبوقة.

أهمية ومتطلبات إنشاء سوق للأوراق المالية (٥-٢)

سالم محمد عبدالله

اقتصاد السوق

..اقتصاد السوق معناه انحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي كمصدر أساسي لتمويل النشاط الاستثماري، وأنه بقدراً ما يعني خروج مصدر تمويلي كبير الحجم من السوق، ان يفقد الخاص مصدراً رئيسياً يركز عليه لسد احتياجاته التمويلية، وهو الحكومة التي توفر التمويل عبر مؤسساتها المالية والمصرفية المتخصصة لتأسيس الشركات وتملكها بالكامل أو المساهمة في الشركات والأنشطة المختلطة مع القطاع الخاص او المستثمرين الأجانب. فإن ذلك الخروج لايعني بالضرورة توقف الحكومة عن تمويل الأنشطة الاجتماعية والضرورية.

وفي الواقع العملي، أدى إنتاج النفط وزيادة اسعاره إلى توفير موارد كبيرة للحكومة، ضخت جزءاً كبيراً منها في الاقتصاد وساهمت في زيادة النفقات الرأسمالية على مشاريع البنية التحتية في مختلف المحافظات.

وفي حين تركز الاستثمار الإجمالي في القطاع الحكومي، لم يرق القطاع الخاص بمواكبة ذلك وأحجم عن زيادة استثماراته (إلا في حدود ضيقة).

ويانظر الى التوسعات في حجم ونطاق أنشطة وأعمال القطاع الخاص، وبالتالي تنامي احتياجاته التمويلية في ظل غياب دور الدولة، يتركز معظم التمويل المصرفي في النشاط التجاري، وعدم تلاؤم آجاله قصيرة الأجل مع طبيعة التمويل طويل الأجل الذي يتناسب مع حاجات القطاع الخاص لتمويل انشطته الانتاجية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الإقراض المصرفي، كل ذلك يجعل من البحث عن سوق يتسم تمويله للأنشطة الاقتصادية المختلفة بسهولة الوصول إليه وبطول الأجل وانخفاض التكلفة أمراً ملحاً.

ومن المتفق عليه ان هناك احتياجات تمويلية كبيرة في الاقتصاد وبشكل خاص في المشاريع الانبائية والبنى التحتية، وأنه في ظل السياسات والتوجهات الاقتصادية القائمة على تقليص حجم القطاع العام، فإن القطاع الخاص المناط به القيام بدور أكبر لسد الثغرة، مطالب بتوفير التغطية التمويلية اللازمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوفير سوق الأوراق المالية إمكانات كبيرة للتمويل.

وفي ضوء اعتماد الاقتصاد علي الانفاق الجاري والاستثماري للدولة، نظراً للدور الكبير الذي تقوم به النفقات العامة في تحفيز الاقتصاد على النمو، وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التنموية التي تعمل بدورها على إحداث التنمية بالاعتماد على مصادر تمويل تقتصر على القروض العامة من ناحية، وعلى مورد النقد الأجنبي العائد من صادرات النفط من ناحية أخرى، خاصة وأن النفط واسعاره مرتبط بطروفي ومتغيرات خارجية يصعب التحكم بها، عوضاً عن الثقل النسبي للدين الخارجي، فإن ما يترتب عن وقف تمويل التنمية بالدين، أو انحسار التمويل نتيجة لانخفاض إنتاج النفط، وبالتالي الكميّات المصدره، فضلاً عن ما ينتج عن تدهور أسعار التصدير من ضغوط على الموازنة العامة والوضع الخارجي، بكل ذلك يؤكد أهمية العمل على تقوية القطاع المالي، ودعم وتشجيع القطاع الخاص وأنشطته الإنتاجية لزيادة مساهمته في الاقتصاد.

ويمثل إنشاء سوق لإصدار وتداول الأوراق المالية احد اهم اولويات وضرورات هذا النهج لما يمثله السوق من قناة هامة لتوفير التمويل اللازم لنمو أنشطة القطاع الخاص.